محليات

مواطن للوزير: تعاقبوننا على عدم التسديد لعدة أيام وأنتم تأخرتم ١١ عاماً

عبد اللطيف لـ«الوطن»: ماظلمناهم لكنهم تأخروا في تسديد ما ترتب عليهم

| اللاذقية - عبير سمير محمود

اشتكى عدد من المكتتبين في السكن الشبابي من ظلم في مسألة تخصيص المساكن وتوزيعها حسب الدور، بعد صدور قرار جديد من المؤسسة العامة للإسكان بتأجيل التخصيص للمتأخرين حتى منتصف العام الجاري.

وعلى هامش زيارة وزير الإسكان للاذقية للاطلاع على عملية تخصيص المساكن الشبابية، ذكرت إحدى المكتتبات لـ«الوطن»، أن اسمها وارد كـ «غير مسدد»، في جدول أسماء المكتتبين على مشروع السكن الشبابي بموجب القرار الوزاري ١٣٤٣ لعام ٢٠٠٢ الفئة أ، مرحلة ٢، ٧سنوات، في جلسة توزيع ٢٠١٩/٢/١٢، مبينة أنها بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٣ سددت دفعة من الأقساط بعد أن اشتركت في جمعية مالية لتسدد مبلغ ٣٢ ألف ليرة، ليؤجل تخصيصها وفق قرار صادر عن مؤسسة الإسكان بتأجيل تخصيص المكتتبين حتى دفع كامل مستحقاتهم بعد تمديد المهلة حتى ٢٠١٩/٦/٣٠.

وقالت السيدة إنها وخلال مراجعة الفرع بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢، لتخصيصها بشقة كانت قد اكتتبت عليها عام ٢٠٠٢، تفاجأت بقرار التأجيل الذي يحرمها من رقم الدور المتقدم لتعود وتتأخر برقم شقتها التي ربما تكون في الطبقة العاشرة من البناء، بحسب قولها، مبينة أن المؤسسة لم تقم بالإعلان عن القرار عبر التلفزيون مكتفين بالقول لهم أن الإعلان تم عبر الانترنت، متسائلة هل كل الناس تشاهد إعلانات الانترنت ولماذا لم يتم اخبارنا بطرق تصل الى كل الناس عبر الق وطالب عدد كبير من المكتتبين، وزير الإسكان بالنظر في وضعهم، متمنين رفع ما وصفوه بـ«الظلم» عنهم بعد صبرهم لأكثر من ١٧ عاماً على تأخير المؤسسة في بناء المشروع.

وقال أحد المكتتبين للوزير، تعاقبوننا على تأخرنا عدة أيام عن دفع الأقساط، في حين لا أحد يعاقب المسؤولين عن التأخر بإنجاز المشروع لأكثر من ١١ عاماً، وزيادة الفروق السعرية للأقساط بعد رفع سعر الشقق منذ ذلك الوقت ليصبح سعر الشقة نحو ١١ مليوناً في حين كانت بـ٥٦٠ ألفاً عند اكتتابنا عام ٢٠٠٢، وقال المكتتب: تحملنا سنوات عدة تأخر المشروع ولا تتحملون تأخرنا سداد القسط لأيام معدودة، في ظل ظروف معيشية ومادية صعبة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بيّن وزير الإسكان سهيل عبد اللطيف أن المؤسسة لم تظلم المكتتبين، موضحاً أنهم تأخروا في تسديد المبالغ المترتبة عليهم، وبحسب نظام المؤسسة يتراجع دور المتأخر فلا يمكن أن نساوي بين الملتزم والمتأخر.

وأضاف عبد اللطيف: إن كل مكتتب سيأخذ شقته ولم يتم إلغاء تخصيص أي منهم، ولا حتى تغيير مواصفات الشقة، وإنما هذا تأجيل فقط بسبب التأخير لا أكثر.

وطالب الوزير المكتتبين المتأخرين بتنظيم معروض لمعالجة الأمور وفق القانون قائلاً: من له حق سيأخذه.

وخلال اطلاعه على المساكن، رد عبد اللطيف على سؤال «الوطن» حول نوعية التجهيزات، بالقول إن الإكساء عالي الجودة سواء من ناحية الألمنيوم أم الرخام، والتنفيذ كذلك عالي الجودة، مشدداً أنه من غير المسموح أن يكون التنفيذ غير جيداً في ظل تقديم المؤسسة مواد كالغرانيت والألمنيوم بمواصفات عالية الجودة.

من جهته، قال مدير عام مؤسسة الإسكان معلا الخضر لـ«الوطن»: إن مشكلة المكتتبين أنهم لا يقرؤون ما هو مكتوب على «دفتر الاكتتاب»، مبيناً أن المكتوب على الدفتر واضح ويوضح أنه إذا تأخر المواطن عن التسديد ٢٤٠ يوماً متصلة أو منفصلة، سيلغى اكتتابه وتعاد له المبالغ المدفوعة باستثناء ١٠بالمئة منها، لافتاً إلى أنه وبمكرمة من رئيس الجمهورية، تم إعطاء فرصة للمكتتبين باستمرارية اكتتابهم مع ضرورة تسديد المبالغ المترتبة عليهم ودفع مستحقاتهم إذ أن المؤسسة تبني بتمويل من الحكومة ومن المكتتبين بشكل أو بآخر.

وحول إمكانية معالجة أوضاع المتأخرين، قال الخضر، لـ«الوطن»: إنه ونتيجة للظروف التي مرت بها البلد أصدر رئيس الجمهورية إعفاء عن التأخيرات السابقة واستمرار المكتتبين بعملية الاكتتاب من دون إلغاء أي اكتتاب، ومؤخراً تم إعطاء أكثر من فرصة وفقاً لنظام العمليات كان آخرها فرصة للتسديد بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، ونتيجة مراجعة المواطنين للمصرف العقاري وتوقف عمليات التسديد بسبب نظام عمليات المصرف نهاية العام، تم تمديد فترة الفرصة حتى يومي ٦-٧ كانون الثاني الماضي، إلا أنه بقي عدد من المكتتبين متخلفين عن دفع مستحقاتهم المالية، مضيفاً: إنه تم إعطاء مهلة جديدة لهم حتى ٣٠ حزيران القادم، من أجل استمرار اكتتابهم بمشاريع المؤسسة.

ولفت الخضر إلى تخصيص عدد كبير من المكتتبين بمشروع سكن الشباب، لتستكمل عملية التخصيص خلال الأيام القادمة، وبعدها ستتم عملية تخصيص سكن الادخار، مشيراً إلى أن مشروع سكن الشباب يضم ٦٠٠ شقة سكنية ومشروع سكن الادخار ٥٠٠ شقة.

وحول مشروع بشلاما، بيّن الخضر أن المشروع قيد الدراسة وسيطلق في المرحلة القادمة لاكتتابات جديدة للمواطنين في محافظة اللاذقية، منوهاً بوجود مشاريع جديدة في مشيرفة الساموك والسكن العمالي وستمرخو.

بدورها قالت مديرة فرع الإسكان في اللاذقية حنان ديب لـ«الوطن» إنه وحتى تاريخ ١١ شباط الجاري، تم تخصيص ٣٥٤ مسكناً في مشروع سكن الشباب، مبينة أن الاكتتاب تم على قيمة تقديرية تقريبية على أن يتم تحديد الكلفة الحقيقية للمسكن عند جهوزه.

وعن سبب التأخير في إنجاز المشروع، بيّنت ديب أن عدم وجود أرض لبناء المشروع تسبب بتأخر انطلاقه، إضافة إلى تأمين الدراسات اللازمة والمباشرة بالتنفيذ.

ولفتت ديب إلى أن الاكتتاب تم عام ٢٠٠٢، والمباشرة عام ٢٠٠٥، والتخصيص يتم مع جهوزية مجموعة مساكن، مؤكدة أن وتيرة العمل جيدة جداً.

١٥٥ معرض سيارات تحتل أرصفة وشوارع طرطوس!

الموعي: إجراءات لضبطها حالياً ونقلها خارج المدينة لاحقاً

| طرطوس- محمد حسين

لا يمكن الحديث عن مشكلة إشغالات الأرصفة بطرطوس أو غيرها ونسيان أو تناسي قضية مكاتب بيع السيارات التي تكاثرت بطرطوس بطريقة تصاعدية والتي يمكن أن تتحول إلى مشكلة من العسير حلها.

والسؤال هنا هل لدى مجلس المدينة مشروع لحل مستقبلي لهذه المشكلة يمكن أن يساهم في حل جزئي لمشكلة الازدحام المروري ومشكلة إيجاد مكان لصف سيارة التي تفاقمت بطريقة لافتة في الفترة الأخيرة؟ وهذه المكاتب ساهمت فيها وأحد أسبابها، وهل فعلاً هناك مكاتب غير مرخصة ورغم ذلك تعمل وتشغل الأرصفة وحتى الشارع المقابل لهذه المكاتب؟

مدير الشؤون الصحية في مجلس مدينة طرطوس فراس الموعي أكد لـ«لوطن» أن عدد معارض السيارات الموزعة في أرجاء المدينة بلغ بحسب آخر جرد نهاية الشهر الفائت ١٥٥ معرضاً ومكتب بيع سيارات بالوساطة، في حين بلغ عدد المعارض قيد التجهيز ٥ معارض أما عدد المعارض قيد الترخيص وبانتظار الحصول على موافقة الجهات المختصة لإكمال الترخيص فبلغ ٢٠ معرضاً ومكتباً.

وأشار الموعي إلى أن مجلس المدينة اتخذ بجلسته المنعقدة نهاية الشهر الفائت قراراً يتضمن الموافقة الأولية على تخصيص الموقع الواقع غرب المنطقة الصناعية ليتم فيها تجميع مكاتب السيارات وإخراجها من المدينة، مبيناً أنه سيتم تقديم دراسة تفصيلية للموقع وعرضها على المجلس بدورته المقررة في آذار القادم لاتخاذ القرار.

مشيراً إلى أن ذلك تم وفق توجيهات وبلاغات رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الإدارة المحلية القاضية بنقل مكاتب السيارات إلى خارج المدن.

وعن كيفية التعامل مع هذه المكاتب حتى ذلك الوقت بين الموعي أن إغلاق هذه المكاتب لا جدوى منه كونها تشكل مهنة لشريحة ليست قليلة والمدينة حالياً تكتفي بتنظيم ضبوط شبه يومية لهذه المكاتب لإشغالها الملك العام

وحالياً يتم إعداد دراسة شاملة للمكاتب وتوزعها عن طريق حصولها على رخص إشغال مؤقت للأرصفة وفق القانون المالي رقم ١ لعام ١٩٩٤ وريثما يتم نقلها إلى خارج المدينة في الموقع المقترح يسمح لهذه المكاتب بعرض سيارة واحدة على الأقل أو ٣ سيارات على الأكثر (من ١٠ أمتار مربعة حتى ٢٥ متراً مربعاً كحد أقصى) من الطريق العام أو الرصيف وتتضمن رخصة الإشغال فرض رسم سنوي لا يقل عن ٧٥ ليرة للمتر المربع يومياً وهو أعلى سعر إشغال في المدينة وسيتم عرضها على المجلس لاتخاذ القرار اللازم.

نقص الاعتمادات يعرقل تنفيذ المشاريع الخدمية في شهبا

| عبير صيموعة

بات تنفيذ مشروع محطة معالجة شهبا للصرف الصحي ضرورة ملحة نظراً لما للتأخير في التنفيذ من أثر سلبي على سكان القرى والبلدات التي باتت تشكل مصبات خطوط الصرف الصحي فيها خطراً بيئياً وصحياً لا يمكن تجاهله لرفع الضرر عن المواطنين.

وأكد رئيس مجلس مدينة شهبا جلال دانون أن أرض المحطة مستملكة وتنتظر قرار المباشرة في العمل لافتا إلى أن مدينة شهبا مخدمة فقط بـ٣٠ ٪ من خطوط الصرف الصحي، ما أدى إلى اعتماد الأهالي على الجور الفنية التي أدت إلى تلوث الأراضي فضلاً عن تلوث وادي اللوا الذي بات مصبا لتلك الخطوط موضحاً أنه منذ أكثر من ٧ سنوات والمطالبة قائمة لتنفيذ خطوط الصرف الصحي في المدينة التي عجز مجلس المدينة عن تنفيذها نتيجة الأوضاع المادية المتردية وازدياد الأعباء على المجلس لتغطية جميع الأعمال المنوطة به مع انخفاض الإيرادات.

ولفت دانون أن خطوط الصرف الصحي في المدينة ليست المشكلة الوحيدة التي تواجه المجلس فهناك مشروع شق الطرق وتعبيدها على المخطط التنظيمي منذ عام ١٩٩٢ التي لم يجر تنفيذها جراء عدم استملاكها لعدم توافر السيولة المالية التي تحتاج ما يزيد على ١٥٨ مليون ليرة يضاف إلى تلك الطرق الطريق الذي يربط مشفى شهبا بأوتستراد دمشق – السويداء خاصة أن الطرق المحيطة بالمشفى جميعها طرق فرعية وتحتاج بدورها إلى إعادة تأهيل وتعبيد يضاف إليها المنطقة الصناعية في شهبا التي تحتاج بدورها إلى ١٨٠ مليون ليرة لإنجازها إلى جانب حاجتها إلى طرق وشبكة صرف صحي وكهرباء، ما دفع مجلس مدينة شهبا إلى مطالبة وزارة الإدارة المحلية بمؤازرة المجلس لتنفيذ المشاريع الخدمية ضمنها.

وأشار دانون إلى وجود مشاريع خدمية تحتاج هي الأخرى إلى دعم وإعانات من وزارة الإدارة المحلية منها الحاجة لمجموعة إصلاحات لآليات المرآب حيث يوجد لدى المجلس ٤ سيارات نظافة مع كانسة منها سيارتان متعطلتان عن العمل منذ ٥ سنوات وهي بحاجة إلى إصلاح بقيمة تتجاوز ٣٠ مليوناً مع الكانسة إضافة إلى وجود ٣ جرارات واحد يعمل واثنان معطلان لافتا إلى عجز المجلس عن إنارة جميع المواقع الأثرية مع نقص التمويل وعدم وجود سوى فني كهربائي واحد لدى المجلس وهذا غير كاف مع ضرورة رفد المجلس بمهندس كهربائي.

بدوره مدير شركة الصرف الصحي في السويداء المهندس سهيل المسبر أوضح أن محطة معالجة الصرف الصحي في شهبا تعد من أولويات وزارة الموارد المائية حيث جرى رفع طبوغرافي جديد للمنطقة وتزويد الوزارة به مع كل الدراسات، والعمل جار بجدية على إيجاد دول صديقة ممولة للمشروع خاصة مع حاجة المحطة إلى تجهيزات كهربائية وميكانيكية عالية مؤكداً تزكية مجلس المحافظة للمشروع في جلسته الأخيرة ولافتاً إلى التكلفة العالية لتنفيذها التي تصل إلى ٤ مليارات ليرة.

الشؤون تخالف ١٨ منشأة لتشغيلها ٣٥ طفلاً

دمراني: لا نفتش على عمالة الأطفال لدى القطاع العام!

الكوا: مركز لرعاية المشردين والمتسولين في الكسوة نهاية الشهر الحالي

| راما محمد

كشف مدير العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود دمراني عن إصدار ٢١٣ قراراً بغرامات بلغت ٢٨ مليون ليرة سورية بحق أصحاب عمل مخالفين في العام ٢٠١٨، منوهاً بوجود ١٨ قراراً بحق أصحاب عمل لمخالفتهم تشغيل ٣٥ من الأحداث في صناعات أو حرف حظر القانون تشغيلهم فيها.

وأشار دمراني في حديث خاص لـ«الوطن» إلى أن ظاهرة تشغيل الأطفال كانت منتشرة بكثرة في بداية سنوات الحرب نتيجة فقدان المعيل أو عجزه والتسرب المدرسي وأصحاب العمل يستغلون ذلك لجهل الحدث بالقانون وبالحد الأدنى للأجور، إضافة إلى التسرب المدرسي لارتفاع نفقات ومتطلبات التعليم وكذلك الدورات التدريبية التي أصبحت حاجة للبعض، منوهاً بأنه ومع دخول البلاد في مرحلة التعافي بدأت الظاهرة بالتراجع مشيراً إلى أنه كان من الصعب الوصول للمناطق الساخنة لكن مع بسط الدولة سيطرتها على هذه المناطق أصبح من الممكن زيارة المنشآت ومنع أصحاب العمل من تشغيل الأطفال.

ولفت دمراني إلى أن التأمينات الاجتماعية قامت بجولات تفتيشية على المنشآت لتسجيل العاملين لديها، منوهاً بأنه لا يمكن تسجيل الحدث بالتأمينات إذا كان أقل من ١٥ عاماً أو لم يتم مرحلة التعليم الإلزامي، واصفا مخالفة صاحب العمل بتشغيل أحداث بالجسيمة، ولا يكتفى بهذه الحالة بتوجيه إنذار بل تنظيم ضبط مخالفة بقرار من وزارة الشؤون بحق صاحب العمل المخالف وفرض غرامة لا تقل عن ٥٠ ألف ليرة، لافتاً إلى أن الغرامة تتضاعف بحسب عدد الأطفال.

وبخصوص الأطفال الذين يمتهنون البيع في الشوارع، بين دمراني أنه في هذه الحالة هو عمل غير منظم ولا يوجد منشأة أو صاحب عمل لفرض عقوبة بحقه، لافتاً إلى أنه في حال كان من يشغل الطفل هم الوالدان فوزارة التربية هي المسؤولة عن اتخاذ إجراءات بحقهما قد تصل للسجن.

وأشار المدير إلى كتاب أرسل لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بخصوص ظاهرة بيع الخبز على الأفران من قبل أطفال، مبيناً أن هناك تعاوناً بين الوزارتين إضافة إلى وزارة الداخلية لمعالجة هذه الظاهرة.

وفيما يتعلق بظاهرة عمل الأطفال ضمن مؤسسات الدولة تحت إشراف متعهدي نظافة، بين دمراني أن من واجب هذه الجهات إلزام المتعهد بعدم تشغيل أطفال ضمن شروط التعاقد معه إضافة إلى كونه ملزماً بتقديم كشوف للتأمينات الاجتماعية، موضحاً أنه وفي حال مخالفته يتخذ الإجراء القانوني بحقه كإلغاء العقد وعدم التعاقد مرة أخرى.

وأشار دمراني إلى أن الجولات التفتيشية للمديرية وبحسب القانون تضم القطاع الخاص والشركات العربية الاتحادية والأجنبية، إلى جانب القطاع العام والمشترك، إلا أنها تستثني القطاع العام، موضحاً أنه في حال ورود شكوى عن تشغيل مقاول أو متعهد لأطفال ضمن مؤسسات الدولة فلا يوجد ما يمنع من اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتعهد وزيارة المؤسسة للتأكد من مضمون الشكوى، لافتاً إلى عدم ضبط أي حالات مشابهة.

وأكد مدير العمل توجيه تعميم إلى مديريات الشؤون للقيام بزيارات مكثفة إلى الأفران للوقوف على واقع العمل والتأكد من عدم قيام صاحب العمل بتشغيل أحداث، مبيناً أن صاحب العمل قد يقوم بالتهرب وإخفاء الأحداث أثناء الزيارات التفتيشية أو التحجج بتشغيل الطفل لأسباب إنسانية.

بدوره أكد مدير مرصد سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا أن الوزارة بدأت تنفيذ برنامج التعاون مع منظمة العمل الدولية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال بموجب مذكرة تفاهم أبرمت بين الطرفين على هامش مشاركة الوزارة بمؤتمر العمل الدولي بجنيف العام الماضي.

وأشار الكوا إلى أن البرنامج يتضمن تحديد احتياجات سوق العمل في كل من منطقتي دمشق وريف دمشق الصناعيتين ومدينتي حسيا والشيخ نجار الصناعيتين، موضحاً أنه سيجري العمل على اختيار ٢٥٠ طفلاً موجودين في الشوارع في كل من دمشق وريف دمشق وحمص وحلب ما يعني استفادة ٢٥٠ عائلة من خلال اختيار أحد الوالدين لتدريبهم على المهن المطلوبة ضمن المناطق والمدن الصناعية المختارة.

وبين مدير المرصد أن الاتفاقية الموقعة مع منظمة العمل الدولية كانت البوابة لاستئناف المنظمة نشاطها في البلاد بعد توقفه منذ عام ٢٠١١.

وأكد الكوا أنه بموجب البرنامج خضع ٢٧ مفتشاً من مفتشي العمل في كافة المحافظات للتدريب بما يتوافق مع معايير تدريب مدربين، موضحاً أن التدريب جاء لتكون الممارسة العملية للمنظومة التفتيشية متطابقة مع المعايير الدولية في هذا المجال.

ولفت الكوا إلى افتتاح دار لرعاية الأطفال المشردين وآخر لاستضافة الأطفال المشردين والمتسولين بمحافظة حلب نهاية العام الماضي، كاشفاً عن تجهيز قسم لرعاية المشردين من كبار السن ضمن مركز رعاية المشردين والمتسولين بالكسوة نهاية الشهر الحالي بطاقة استيعابية تصل لـ٤٠ مسناً.

وعد سكان بلدة السيدة زينب بتركيب ثلاثة خزانات كهرباء جديدة لمنطقتهم خلال أسبوع

فدقم لـ«الوطن»: نقص ٣٥ خزاناً في المنطقة و١٢ شبكة مصهورة على الأرض يجري شدّها

| قصي أحمد المحمد

اشتكى أبناء حي علي الوحش التابع لمنطقة حجّيرة بريف دمشق من تكرار انقطاع التيار الكهربائي عليهم منذ أيام، معتبرين وجود لا مبالاة لدى مكتب طوارئ الكهرباء في المنطقة وإدارة القسم بمعاناتهم كون المنطقة يوجد فيها أكثر من ٥٠٠ عائلة، مطالبين مديرية كهرباء ريف دمشق بتأمين التيار الكهربائي لهم.

وتواصلت «الوطن» مع رئيس قسم كهرباء السيدة زينب حسين فدقم الذي أكد وجود عدد كبير من الشبكات خرجت عن الخدمة وهي «مصهورة» تحتاج إلى إعادة شد وتركيب من جديد، مرجعاً سبب انقطاعها إلى زيادة الأحمال الكبيرة على الشبكات كون المركب حالياً من خزانات كهرباء لا يتلاءم مع ما يتم استهلاكه من قبل المواطنين.

وبيّن فدقم أن ورشات الطوارئ تعمل حالياً على إعادة شد شبكات عدّة مناطق منها «البحدلية»، لافتاً إلى وجود ما يقارب ١٢ شبكة على الأرض يتم العمل على إعادة ربطها من جديد، موضحاً أن عملية شد الشبكات تمت لأكثر من مرة إلا أنها تعود لتنقطع من جديد نتيجة الأحمال الزائدة عليها.

وأشار فدقم إلى وجود نقص كبير في عدد خزانات الكهرباء في المنطقة التي كانت ٤٥ خزاناً قبل الأزمة، والآن يوجد ١٠ خزانات تعمل فقط، أي وجود نقص ٣٥ خزاناً حالياً في حجيرة.

ولفت إلى أن العدد الموجود غير كاف حالياً، مبيناً أن سيتم وضع ٣ خزانات جديدة للكهرباء في المنطقة ليصبح العدد الإجمالي الشغال ١٣ خزاناً ما يخفف الضغط قليلاً.

وبيّن فدقم أنه من المرجّح أن يتم تشغيلها خلال أسبوع تقريباً، واصفاً الحمولات الكبيرة التي تحصل حالياً في مناطق إعادة الإعمار «خيالية» بالتوازي مع قلّة عدد الخزانات والتي لا تكفي لجميع السكان، مبيناً أن الإمكانات المتوافرة لدى الكهرباء غير كافية ولا توازي ما هو مطلوب.

وأوضح رئيس القسم أن ما يقوم به الكثير من المشتركين من ظواهر استجرار غير مشروعة، سبب ضغطاً كبيراً عليها وزيادة في الأحمال ما يؤدي إلى إعادة قطعها من جديد بنفس اليوم الذي يتم إيصالها فيه، مطالباً السكان بالتخفيف من الأحمال في هذه المناطق ما يسهم في تسيير عمل الخزانات واستمرارية تغذيتها للمشتركين، مشيراً إلى أنه لا يمكن تركيب جميع الخزانات دفعة واحدة حالياً.

وبيّن فدقم سبب تأخير عمل أحد المتعهدين في منطقة الزبير حي (غربة) في عمله يعود إلى قلّة الموارد، لافتاً إلى أن مشكلة نقص المواد موجودة في كل ريف دمشق لأن المتوفر حالياً لا يوازي المطلوب من حيث الكميات كون توزيع المواد المتوفرة يتم على جميع أقسام الكهرباء، لافتاً إلى ما يتم القيام به حالياً حسب الإمكانات المتوفرة، مؤكداً أنه تم إعادة تأهيل الشبكات واللوحات لأكثر من ثلاث مرات في بعض المناطق نتيجة اللامبالاة أحياناً من بعض المشتركين في التعامل مع الشبكات.

وأشار إلى الزيادة في عدد المشتركين بالمنطقة والتي تراوحت في نسب مختلفة، مبيناً عودة عدد كبير من العائلات، لافتاً إلى أنها في حي البرغلي وصلت إلى ٤٠ بالمئة وفي حي علي الوحش ٥٠ بالمئة وفي حي غربة ٩٠ بالمئة، وفي حي فايز منصور ٥٠ بالمئة.

وأشار إلى وجود عدد كبير من المشتركين يستهلكون الكهرباء مباشرة من الشبكة من دون عدادات، لافتاً إلى أن المنطقة تحتاج حالياً لما يقارب ١٥ ألف عداد لسد النقص فيها، مبيناً وجود ما يقارب ٢٥ ألف مشترك في جزء من مناطق الريف يستهلكون الكهرباء على الشبكات مباشرة من دون عدادات.